تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه (فتح الباري) على الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه (عمدة الأحكام)

د.عبد الله بن حسن غرمان الشهري
الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك خالد.
حاصل على درجة الماجستير من كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد، وكانت الأطروحة بعنوان: (الفروق الفردية، دراسة موضوعية في ضوء السنة النبوية).
حاصل على درجة الدكتوراه من كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد، وكانت الأطروحة بعنوان: (الأحاديث والآثار الواردة في كتاب أحكام القرآن الكريم للطحاوي: كتاب الزكاة).
البريد الإلكتروني: ahg13579ahg@gmail.com

المستخلص

موضوع البحث:

هذا البحث يتناول بالدراسة الاستقرائية والتحليلية تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه (فتح الباري) على الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه (عمدة الأحكام).

أهداف البحث:

وقد أراد الباحث في هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

حصر تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه (فتح الباري) على الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه (عمدة الأحكام)، ودراستها لمعرفة وجه الصواب، وهي متنوعة علوم بين الإسناد والمتن، فقد جاء هذا البحث لتجلية تعقبات الحافظ ابن حجر على صاحب عمدة الأحكام، وإبراز الصواب فيها، وقد بلغت عشرة تعقبات.

منهج البحث:

سار الباحث في بحثه على: المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي.

أهم النتائج:

يرى الباحث صحة ما تعقب فيه الحافظ ابن حجر على الحافظ عبد الغني المقدسي، وذلك في (٩) مواضع، وكان الصواب مع الحافظ عبد الغني في موضع واحد.

التوصيات:

يوصي الباحث أن يعتني الباحثون بدراسة تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء.

الكلمات المفتاحية:

تعقبات، ابن حجر، فتح الباري، عبد الغني، عمدة الأحكام.

Abstract

Research Subject:

This research deals with Alhafiz Ibn Hajar's Comments in Fateh Albari on Abdul-Ghani Al-Maqdesi in Umadat Al-Ahkam

Research Objectives:

In this research, the researcher wanted to achieve the following goals:
Collecting Alhafiz Ibn Hajar's Comments in Fateh Albari on Abdul-Ghani Al-Maqdesi in Umadat Al-Ahkam and studying them to identify the correct aspects, which are different from transmission chain and text sciences. This research came to clarify Ibn Hajar's comments on the author of Umdat Al-Ahkam and to highlight the correct comments within them, which amounted to ten comments.

Research Methodology:

The researcher followed the inductive and analytical methods.

The Most Important Results:

The researcher confirms the accuracy of Alhafiz Ibn Hajar's Comments on Alhafiz Abdul-Ghani Al-Maqdisi, in (9) places, while Alhafiz Abdul-Ghani Al-Maqdisi was right in one place.

The Recommendations:

The researcher recommends that other researchers should intently study the comments of Alhafiz Ibn Hajar on other scholars.

Keywords:

Comments, Ibn Hajar, Fateh Albari, Abdul-Ghani, Umdat Al-Ahkam.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم، وبعد:

فإن السنة النبوية وحيٌ منزلٌ من الله تعالى مثل القرآن العظيم، وكان للعلماء عناية خاصة بحفظها وضبطها وبيان صحيحها من سقيمها، ومن أبرز الإسهامات العلمية في دراسة السنة النبوية التعقبات العلمية، فقد استدرك العلماء على غيرهم، وهي بلا شك إضافات علمية كبرى، وإسهامات جليلة لخدمة السنة النبوية المطهرة، وقد صنف الحافظ عبد الغني المقدسي كتابه (عمدة الأحكام)، وأودع فيه جملة من الأحاديث المتفق عليها بين الشيخين البخاري ومسلم، وقد وقع له في ذلك بعض الهنّات التي لا يسلم منها بشر، فتعقَّبه الحافظ ابن حجر في كتابه (فتح الباري)، وقد قصدت في هذا البحث جمع تلك التعقبات وتحريرها، وكتابتها وبيان وجه الصواب فيها، والله المستعان وعليه التكلان فهو سبحانه الموفق والهادي إلى الصراط المستقيم.

أولًا: أسباب اختياري للموضوع وأهميته:

- أهمية هذه التعقبات لصدورها من حافظ متمكن.
- أهمية التعقبات في بناء شخصية الباحث العلمية.
- صعوبة الوقوف عليها في فتح الباري.

ثانيًا: مشكلة البحث:

يوجد تعقبات منثورة في فتح الباري للحافظ ابن حجر على الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه عمدة الأحكام، وهي تحتاج إلى جمع ودراسة.

ثالثًا: أسئلة البحث:

سيجيب البحث عن الآتي:

- ما معنى التعقبات لغة واصطلاحًا؟
- ما التعقبات التي أوردها الحافظ، وما مدى دقة وصواب تعقبات ابن حجر على

صاحب العمدة؟

- ما جهود العلماء في دراسة القضايا الحديثية من خلال التعقبات؟

رابعًا: أهداف البحث:

- تحرير مفهوم التعقب.
- حصر تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه (فتح الباري) على الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه (عمدة الأحكام)، لمعرفة مدى دقتها والصواب فيها.
- التعمق في دراسة بعض القضايا الحديثية الهامة، وبيان جهود العلماء حولها من خلال التعقبات.

خامسًا: حدود البحث:

كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، عدد الأجزاء: ١٣.

سادسًا: الدراسات السابقة:

بعد جولة من البحث والتنقيب في المكتبات لم أقف على من أفرد هذه الدراسة بالبحث والتأليف، غير أنّ هناك كتابًا بعنوان (فتح السلام شرح عمدة الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلاني مأخوذ من كتابه فتح الباري)، جمعه وهذبه وحققه: أبو محمد عبد السلام بن محمد العامر، عدد الأجزاء:٧.

وهو جمع وترتيب لمادة الكتاب العلمية حول هذا الموضوع، وليس فيه ذكر لهذه التعقبات، وقد ذكر الشيخ عبد المحسن القاسم في تحقيقه للكتاب أنّه جمع تعقبات الحافظ على العمدة، وأما تحريرها على هذا الوجه المذكور في البحث، فلم أجده والحمد لله رب العالمين.

منهج البحث الذي اتبعته وطريقته:

اتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي.

إجراءات البحث:

١. اعتمدت على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال جمع واستقراء تعقبات الحافظ ابن حجر على الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه (عمدة الأحكام).
٢. المنهج التحليلي: وذلك من خلال تحليل تعقب الحافظ ابن حجر على صاحب العمدة، ودراسته، وبيان الراجح من المرجوح فيه.
٣. دراسة كل مسألة من مسائل البحث.
٤. الترجيح بين الأقوال مع ذكر أسباب الترجيح.
٥. قمت بتوثيق النصوص من مصادرها الأصلية المعتبرة في كل تخصُصٍ وفنّ.
٦. الأحاديث الواردة في البحث إذا كانت في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بذلك.
٧. أختم البحث بخاتمة أبيّن فيها أبرز النتائج، وأهم التوصيات التي توصلت إليها.
٨. أختم البحث بفهرس للموضوعات، لتيسير الوصول إلى المعلومات بسهولة.
٩. أذكر بيانات جريدة المصادر والمراجع (الطبعة، ومكانها، واسم الناشر، وتاريخها) في آخر الرسالة ولا أذكره في ثنايا البحث خوفًا من إطالة الحاشية.

خطة البحث:

هذا وقد اقتضت خطة البحث وطريقته أن يشتمل على:

مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة: فتشتمل على أسباب اختياري للموضوع، وأهميته، ومشكلة البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وطريقته، وخطة البحث.

وأما التمهيد: فيشتمل على أهمية التعقبات.

المبحث الأول: الدراسة النظرية: التعريف بالحافظين ابن حجر، وعبد الغني المقدسي، وكتاب عمدة الأحكام، وشرط مؤلفه، ومفهوم التعقب، وتعقبات ابن حجر على غيره من

العلماء في فتح الباري، وفيه خمسة مطالب.

المطلب الأول: التعريف بالحافظين: عبد الغني المقدسي، وابن حجر.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب عمدة الأحكام، وشرط مؤلفه فيه.

المطلب الثالث: عناية العلماء بكتاب عمدة الأحكام.

المطلب الرابع: مفهوم التعقب: لغةً، واصطلاحًا.

المطلب الخامس: تعقبات ابن حجر على غيره من العلماء في فتح الباري.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية: تعقبات ابن حجر على صاحب العمدة وفيه عشرة مطالب:

المطلب الأول: حديث "كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعَرًا، وَخَيْرٌ مِنْكَ".

المطلب الثاني: حديث "لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه".

المطلب الثالث: حديث "إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ المؤَذِّنُ".

المطلب الرابع: حديث "إِنِّي لَأُصَلِّي بِكُمْ، وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ".

المطلب الخامس: حديث ابن عمر "إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى المسْجِدِ".

المطلب السادس: حديث "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ".

المطلب السابع: حديث "عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ".

المطلب الثامن: حديث "قَالَ نَعَمْ وَرَبِّ هَذَا الْبَيْتِ".

المطلب التاسع: حديث "مَنِ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعَ".

المطلب العاشر: حديث "كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد

لقد اهتم المسلمون منذ العصر الأول بصيانة الشرع الحنيف، والسنة النبوية المطهرة، وكانت لهم إسهامات بارزة في حفظ السنة، وقد اجتهد كل منهم بحسب ما فتح الله لهم في تشييد هذا البناء الخالد والطود الشامخ، الذي طالما كان المعين الرائق والطريق الأمثل لطالب الحق ومبتغي سبل الهداية والرشاد، ولكن النفس البشرية كتب الله عليها الخطأ والزلل، فكان الآخر من العلماء يأتي بعد الأول ويبيّن ما أخطأ فيه من سبقه، ويحرر المسائل ويتعقب ويستدرك على سالفه بغرض التكامل والوصول إلى الحق، وليس الهدم والانتقاص، فليس ذلك من شأن أسلافنا، بل كانوا يوقرون من سبقهم ويعرفون لهم فضلهم وحقهم، فترى المتأخر يستفيد ممن قبله ويوضح ما وهم فيه جبرًا للخلل، وتقويمًا للعثرة والزلل، وكان من بين هؤلاء الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني في كتابه (فتح الباري) فقد تعقب كثيرا على غيره من أهل العلم ممن سبقوه، وكان من بين هؤلاء الحافظ عبد الغني المقدسي، فقد تعقبه في عشرة مواضع وإن كان هو قد وقع في بعض المسائل التي تعقبها على الحافظ عبد الغني المقدسي، وذلك في كتابه (بلوغ المرام من أدلة الأحكام)، والكمال لله وحده، وهذه التعقبات تربي في الباحث ملكة النقد والمعرفة، كما أنها تثقل الباحث علميًّا، وتزيد من معرفته بطرق البحث والتنقيب، وكذلك تهديه مسالك العلماء في النقد والتعقب والاستدراك، وقد شكّلت هذه التعقبات على مدى أزمان المسلمين منهجًا علميًّا، ولونًا أصيلًا في تراثهم الخالد وثقافتهم الراقية.

لقد شكلت تلك التعقبات ثراءً في المكتبة الإسلامية، كان لها أبلغ الأثر في حفظ السنة النبوية، وبيان الصحيح من السقيم، والراجح من المرجوح سواء كان في الأحاديث النبوية، أم في الأقوال التي يذهب إليها أحد العلماء، وكتاب (بيان الوهم والإيهام) لابن القطّان خير شاهد على ذلك فقد تعقب فيه على عبد الحق الإشبيلي الكثير من المسائل الحديثية، وكذلك تعليقات الذهبي على كتاب (المستدرك) للحاكم، وغير ذلك الكثير، وهذا البحث أقدمه بين يدي القارئ التقطت مادته من كتاب (فتح الباري) للحافظ ابن حجر، فقد تعقب الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه (عمدة الأحكام)، وهي على صغرها، لها

أهميتها حيث إنها من حافظ متبحر، وفيها مسائل في غاية الدقة والتحرير، فقد يتعقب ابن حجر على عبد الغني المقدسي زيادة حرف في الحديث فضلًا عن كلمة، أو جملة مما قد يخلّ بشرط صاحب العمدة، أو يحيل المعنى إلى غير المراد منه، وفي ما يلى عرض للدراسة النظرية والتطبيقية لهذا البحث، والله المستعان، وعليه التكلان، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

المبحث الأول: الدراسة النظرية: التعريف بالحافظين ابن حجر، وعبد الغني المقدسي، وكتاب عمدة الأحكام، وشرط مؤلفه، ومفهوم التعقب، وتعقبات ابن حجر على غيره من العلماء في فتح الباري، وفيه خمسة مطالب.

المطلب الأول: التعريف بالحافظين: عبد الغني المقدسي، وابن حجر.

أولًا: التعريف بالحافظ عبد الغني المقدسي:

اسمه ونسبه:

عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور بن رافع بن حسن بن جعفر. الحافظ الكبير، تقي الدين، أبو محمد المقدسي الجماعيلي، ثم الدمشقي، الصالحي، الحنبلي.

شيوخه:

سمع بدمشق أبا المكارم عبد الواحد بن هلال، وببغداد: أبا الفتح ابن البطي، وبالموصل: أبا الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب، وبالإسكندرية: أبا طاهر السلفي، وأبا محمد عبد الله العثماني، وعبد الرحمن بن خلف الله المقرئ، وجماعة. وبمصر: محمد بن علي الرحبي.

تلاميذه:

روى عنه الشيخ الموفق، والحافظ عبد القادر الرهاوي، وولداه أبو الفتح محمد وأبو موسى عبد الله، والحافظ الضياء، والحافظ ابن خليل.

مؤلفاته: ذكر له الذهبي عدة مؤلفات منها: (العمدة في الأحكام) جزءان، (كتاب السيرة النبوية) جزء كبير، (النصيحة في الأدعية الصحيحة) جزء، كتاب (الكمال في معرفة الرجال) عدة مجلدات، وفيه إسناد.

وكان لا يكاد أحد يسأله عن حديث إلا ذكره له وبينه. ولا يسأل عن رجل، إلا قال: هو فلان بن فلان، وبين نسبه. وقد تعرض لمحنة بسبب بعض أقواله في الصفات ليس هذا محل بسطها.

وفاته:

توفي سنة ستمائة من الهجرة النبوية[١].

ثانيًا: التعريف بالحافظ ابن حجر:

لقد جمع الحافظ السخاوي فأوعى ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني في سِفره الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، وأنا أذكر منه نبذة مختصرة، فالرجل أمره أشهر من أن يعّرف فهو حافظ الإسلام، وصاحب المصنفات الكبار، أحد رجالات الإسلام المعلومين في العلم والحديث، وحفظ أسانيده، ورجاله.

قال السخاوي: أما نسبه: فهو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد...العسقلاني...، ثم إنه كان يلقب شهاب الدين، ويكنى أبا الفضل[٢]، وذكر السخاوي رحلاته إلى اليمن والشام والحجاز.

شيوخه:

لازم البلقيني مدة وحضر دروسه الفقهية وقرأ عليه الكثير من الروضة ومن كلامه على حواشيها وسمع عليه بقراءة الشمس البرماوي في مختصر المزني، وبابن الملقن قرأ عليه قطعة كبيرة من شرحه الكبير على المنهاج، ولازم العز بن جماعة في غالب العلوم التي كان يُقرِئها دهرًا، وحضر دروس الهمام الخوارزمي، والعراقي، والهيثمي، والفيروز آبادي[٣]، وغيرهم الكثير.

(١) تاريخ الإسلام-ت بشار، الذهبي (١٢/ ١٢٠٣) وانظر الحافظ عبد الغني المقدسي محدثا، خالد بن مرغوب.
(٢) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، السخاوي (١/ ١٠١-١٠٢).
(٣) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي (٢/ ٣٧).

تلاميذه:

من أشهر تلاميذه التقي الفاسي، والتقي بن سعيد الكرماني، والبرهان بن خليل الطرابلسي، والمقريزي، وعز الدين الحنبلي، والجلال المحلي، وابن خطيب الناصرية، والشمني، وابن قاضي شهبة(١).

مؤلفاته:

يعتبر من أهم مؤلفاته فتح الباري، والإصابة في تمييز الصحابة، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، وإتحاف المهرة بأطراف العشرة، وبلوغ المرام من أدلة الأحكام وغيرها الكثير، وقد عَدّ له السخاويُّ في الجواهرِ والدرَرِ من (٢٧٣) مؤلَّفًا(٢).

وفاته:

مات الحافظ ابن حجر في أواخر ذي الحجة في سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة(٣).

المطلب الثاني: التعريف بكتاب عمدة الأحكام، وشرط مؤلفه فيه.

لقد حوى كتاب عمدة الأحكام من كلام خير الأنام -صلى الله عليه وسلم- جملة من الأحاديث، فقد اشتمل على (١٧) كتابًا من أمهات الكتب الفقهية، فقد رتَّبه الحافظ عبد الغني المقدسي على الكتب والأبواب الفقهية بداية من كتاب الطهارة إلى كتاب العتق، وقد حوت بين دفتيها (٤١٨) حديثًا، وهو في أثناء الكتاب يوضِّح معاني بعض الكلمات الغريبة، وقد أفصح في مقدمة كتابه عن شرطه فيه فقال: فإن بعض إخواني سألني اختصار جملة في أحاديث الأحكام، مما اتفق عليه الإمامان: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل

(١) ينظر الضوء اللامع أيضًا، السخاوي (٢/ ٣٦) وانظر الجواهر والدرر ففيه ترجمته وافية والحافظ إمام مشهور وثناءات العلماء عليه كثيرة، وشيوخه ومصنفاته وغير ذلك مما يتعلق بترجمته.

(٢) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، السخاوي (٢/ ٦٩٥).

(٣) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي (٢/ ٤٠) وانظر استدراكات الحافظ ابن حجر الحديثية في فتح الباري، هدى بنت محمد آل عبد الجبار، جامعة الملك سعود (١٤٢٥هـ).

بن إبراهيم البخاري، ومسلم بن الحجاج بن مسلم القُشَيريُّ النيسابوري فأجبته إلى سؤاله رجاء المنفعة به[1].

وهو يميز بين الروايات فيقول: ولمسلم كذا، أو في رواية أخرى، وقد أورد الحافظ ابن حجر عليه تعقبات في فتح الباري مما ليس على شرطه، وقد حررت ذلك في هذا البحث، والله الموفق والهادي إلى صراط مستقيم.

المطلب الثالث: عناية العلماء بكتاب (عمدة الأحكام).

لقد اعتني العلماء قديمًا وحديثًا -من أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة- بكتاب عمدة الأحكام، وتعرضوا له بالشرح والبيان، وذكروا ما فيه من أحكام، فشكر الله سعيهم وأجزل لهم المثوبة والعطاء، ومن أبرز تلك الشروح وأهمها:

- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية، (د.ط)، (د.ت)، عدد الأجزاء:٢.
- العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، ابن العطار، علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن ،ط١، الناشر: بيروت — لبنان: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، تاج الدين الفاكهاني، أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي، ط١، سوريا: الناشر: دار النوادر، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- النكت على العمدة في الأحكام، محمد بن عبد الله بهادر الزركشي، مكتبة الرشد، ٢٠٠٢م.
- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ،ط١،الناشر: المملكة العربية السعودية :دار العاصمة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، المؤلف: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد

(١) عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، عبد الغني المقدسي (ص: ٢٩).

بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى: ١١٨٨هـ)، اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، الناشر: الكويت-وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، سوريا -دار النوادر، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

- العدة حاشية الصنعاني على إحكام الأحكام على شرح عمدة الأحكام، المؤلف: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، الناشر: المكتبة السلفية بالقاهرة، سنة النشر: ١٤٠٩هـ.

وهناك أيضًا بعض الشروح المعاصرة مثل:

- تنبيه الأفهام شرح عمدة الأحكام/للعلامة ابن عثيمين.
- تيسير العلام شرح عمدة الأحكام/للشيخ عبد الله البسام.
- الإلمام بشرح عمدة الأحكام/للشيخ إسماعيل الأنصاري، وغيرها.

المطلب الرابع: مفهوم التعقب لغةً واصطلاحًا.

أولًا: مفهوم التعقب لغة:

(عقب) العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره، والأصل الآخر يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة[١]، والتَّعَقُّب التَّتَبُّع: واستَعْقَبَ مِنْهُ خَيْراً أَو شَرًّا: اعتَاضَه فأَعْقَبَه خَيْراً أَي عَوَّضَه وبَدَّلَه[٢].

وهذا يتفق مع وجهة النظر العلمية لمفهوم التعقّب حيث إنه استدراك من المتأخر على من سبقه في المسائل المختلفة في العلوم المختلفة.

ثانيًا: مفهوم التعقب اصطلاحًا:

ورد التعقب في كلام العلماء ومصنفاتهم، وقد عرّفته أحد الباحثات بـ: أنّه نظر العالم في كلام المتقدم، أو كلام غيره استقلالًا، أو تخطئة أو استدراكًا[٣].

فالتعقّب هو تتبع أحد العلماء لغيره في أحد مؤلفاته، أو كلها على جهة السبر

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس (٤/ ٧٧).

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي (٣/ ٤١٦).

(٣) انظر: تعقبات الحافظ ابن حجر في فتح الباري على ابن عبد البر، د.فاطمة حسن، نوقشت في الجامعة الأردنية عام (٢٠٠٨م -١٤٢٩هـ).

والاستقصاء، أو يذكره عرضًا.

فما كان على جهة السبر والاستقصاء ككتاب (بيان الوهم والإيهام) لابن القطان في تعقبه على عبد الحق، وما كان على جهة الذكر عرضا مثل هذا البحث الذي يذكر فيه الحافظ ابن حجر تعقبه على عبد الغني المقدسي عرضًا عند شرحه للحديث، ولم يقصد تعقب كتاب العمدة كله.

المطلب الخامس: تعقبات ابن حجر على غيره من العلماء في فتح الباري.

لقد حظي كتاب (فتح الباري) للحافظ ابن حجر بعناية العلماء قديمًا وحديثًا، وقد استفاد منه السابق واللاحق، والحافظ ابن حجر؛ لكثرة اطلاعه على المصنفات المختلفة لمن سبقه فإنه كثيرًا ما يستدرك، ويعقّب على غيره من العلماء، والمطالع لكتاب الفتح يرى ذلك بيّنًا، وقد كثر في هذه الآونة جمع ما أورده من تعقبات على غيره، وإفراد ذلك في أبحاث مستقلة منها:

١. تعقبات ابن حجر العسقلاني في كتابه (فتح الباري) على الإمام الكرماني، عامر عماد الدين، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الأردن سنة: ٢٠١١م.
٢. تعقبات الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) على الحافظ ابن عبد البر، فاطمة علي حسن الحتاوي، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، سنة ٢٠٠٨م.
٣. تعقبات الحافظ ابن حجر العسقلاني الحديثية في كتابه (فتح الباري) على الإمام النووي، محمود محمد محمود علي النجار، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية – جامعة عين شمس القاهرة، بدون تاريخ للنشر.
٤. كتاب تعقبات الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه (فتح الباري) على الإمام أبي جعفر الداودي، لأحمد نبوي أحمد مخلوف الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٢٠م.

وهذا فضلًا عن الأبحاث التي كتبت في تعقباته على غيره من خلال مصنفاته المتعددة مثل كتاب الإصابة، ولسان الميزان، وتهذيب التهذيب، وقد أردت أن أضرب بسهم في هذه

الأبحاث، وأن أستقرئ فتح الباري وأبيّن ما تعقّب فيه الحافظ ابن حجر على عبد الغني المقدسي، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية:

تعقبات ابن حجر على صاحب العمدة وفيه عشرة مطالب:

المطلب الأول: حديث "كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعَرًا، وَخَيْرٌ مِنْكَ".

أولًا: قول الحافظ عبد الغني المقدسي:

عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَأَبُوهُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعِنْدَهُ قَوْمٌ، فَسَأَلُوهُ عَنْ الْغُسْلِ؟ فَقَالَ: صَاعٌ يَكْفِيكَ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي، فَقَالَ جَابِرٌ: "كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْك شَعَرًا، وَخَيْراً مِنْكَ -يُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم- ثُمَّ أَمَّنَا فِي ثَوْبٍ"، وَفِي لَفْظٍ "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يُفْرِغُ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلاثًا".

الصَّاعُ: مكيالٌ يسعُ أَربعةَ أَمدادٍ، والمُدُّ: مِلءُ كَفَّي الرجلِ الوَسَطِ[1].

ثانيًا: تعقّب الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ ابن حجر: "قوله: قوم كذا في النسخ التي وقفت عليها من البخاري، ووقع في العمدة وعنده قومه بزيادة الهاء، وجعلها شُرَّاحُهَا ضميرًا يعود على جابر، وفيه ما فيه، وليست هذه الرواية في مسلم أصلًا، وذلك وارد أيضًا على قوله إنه يُخَرّجُ المتفق عليه"[2].

ثالثًا: دراسة المسألة:

ذكر الحافظ عبد الغني المقدسي حديث جابر -رضي الله عنه- في الغسل، وقد تعقبه الحافظ من عدة أوجه، فذكر أنّ الحديث ليس فيه اللفظة التي أوردها وهي (قومه)، وإنما الثابت فيه لفظ (قوم) وهو الذي في البخاري فقد أخرجه في صحيحه "حدثنا عبد الله

(١) عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، عبد الغني المقدسي (ص: ٤٧) ح ٣٩.
(٢) فتح الباري ، ابن حجر (١/ ٣٦٦).

بن محمد، قال: حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا زهير، عن أبي إسحاق، قال: حدثنا أبو جعفر، أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ وَأَبُوهُ وَعِنْدَهُ قَوْمٌ فَسَأَلُوهُ عَنِ الغُسْلِ، فَقَالَ: "يَكْفِيكَ صَاعٌ"، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي، فَقَالَ جَابِرٌ: "كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعَرًا، وَخَيْرٌ مِنْكَ" ثُمَّ أَمَّنَا فِي ثَوْبٍ"(١).

وقد وقع في أكثر النسخ الورقية لكتاب عمدة الأحكام التي وقفت عليها بلفظ (قوم) بدون هاء الضمير، وقد وقع في بعض النسخ بلفظ (قومه)(٢) كما ذكره الحافظ ابن حجر.

قال ابن الملقن: وقوله: (وَعِنْدَهُ قَوْمٌ). جاء في أخرى: وعنده قومه، وهي ما ذكرها عبد الحق في "جمعه"، وصاحب "العمدة" (٣).

فقول ابن الملقن: جاء في أخرى إلخ، يوحي بأنّ لفظة "قومه" جاءت في رواية مسندة، ولم أقف على رواية في أصول الأحاديث المسندة بلفظ هاء الضمير "قومه"، ولكنها وقعت كذلك في كتب الشروح، وبعض المتون المتأخرة.

والذي رأيته أيضًا في الجمع لعبد الحق هو لفظ "وعنده قوم"(٤)، ولعله وقع بلفظ هاء الضمير في نسخة أخرى، والله أعلم.

وأما قول الحافظ العيني قوله "وعنده قوم" هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها "وعنده قومه"(٥).

فيوحي بأنه وقع بلفظ (وعنده قومه) في بعض نسخ البخاري، وهذا ليس بصحيح، ودليل ذلك أنّ أحدًا من الشرّاح لم يذْكر هذا عن نسخ البخاري، والحافظ ابن حجر ممن يقارن بين روايات البخاري وألفاظها، ولذا عبّر الحافظ ابن حجر -كما سبق- بقوله: قوم كذا في النسخ التي وقفت عليها من البخاري.

---

(١) صحيح البخاري، البخاري (١/ ٦٠)ح٢٥٢.

(٢) انظر مثلاً طبعة دار الآثار (ص ٣٢)ح (٣٩).

(٣) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ، ابن الملقن (٤/ ٥٥٧)

(٤) انظر: الجمع بين الصحيحين، عبد الحق الإشبيلي (١/ ٢٤٤)ح٤٤٧.

(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني (٣/ ١٩٩).

وأمّا ابن هبيرة فقد ذكر هذه الرواية في الإفصاح، بلفظ "وعنده قومه"(١)، ومعلوم أنّ شرط ابن هبيرة هو أحاديث الصحيحين حيث إنه اعتمد على الجمع بين الصحيحين للحميدي، فقال في صدْر كتابه الإفصاح: "...فرأيت أن أستقرئ الأحاديث من كتاب الحميدي إذ أراحني -رحمه الله- بتعبه وفرغني بدأبه"(٢)، وقد وقع في أصل الإفصاح -أي الجمع للحميدي- بهاء الضمير "وَعِنْده قومه"(٣) كذلك. والله تعالى أعلم.

واعترض الحافظ أيضًا على شرّاح العمدة بقوله: وجعلها شُرَّاحُهَا ضميرًا يعود على جابر نعم وقع بلفظ "وعنده قومُه" في شرح ابن العطار(٤)، والفاكهاني(٥).

وقال شمس الدين السفاريني: (وعنده قومه) أي: والحالُ أن عند جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قومَه من الأنصار رضي الله عنهم، (فسألوه)؛ أي: سأل القومُ جابرًا (عن الغسل)(٦).

واعترض ابن حجر أيضًا على صاحب العمدة بقوله: "وليست هذه الرواية في مسلم أصلًا، وذلك وارد أيضًا على قوله إنه يُخَرّجُ المتفق عليه".

فالحديث أخرجه مسلم "حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الوهاب يعني الثقفي، حدثنا جعفر، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، قال: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ جَنَابَةٍ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِنْ مَاءٍ، فَقَالَ لَهُ: الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ إِنَّ شَعْرِي كَثِيرٌ. قَالَ جَابِرٌ فَقُلْتُ لَهُ: يَا ابْنَ أَخِي ،كَانَ شَعْرُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ مِنْ شَعْرِكَ وَأَطْيَبَ"(٧).

---

(١) الإفصاح عن معاني الصحاح، ابن هبيرة (٨/ ٢٣١).

(٢) الإفصاح عن معاني الصحاح، ابن هبيرة (١/ ٤٧).

(٣) الجمع بين الصحيحين، عبد الحق الإشبيلي (٢/ ٣١٤).

(٤) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، ابن العطار (١/ ٢٢٩).

(٥) رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، تاج الدين الفاكهاني (١/ ٤١٨).

(٦) كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، السفاريني (١/ ٤٥١) ، وهو متأخر عن ابن حجر (المتوفى: ١١٨٨ هـ) وإنما أوردت قوله تأييدًا لقول الحافظ أن بعض الشرّاح جعلوا الضمير يعود لجابر رضي الله عنه.

(٧) صحيح مسلم، مسلم (١/ ٢٥٩)ح (٥٧ - (٣٢٩).

وإذا قلنا بأنّ المتفق عليه هو ما كان مخرجه متحدًا، ولفظه كذلك، وهذا الحديث من رواية جابر في الصحيحين، فهنا يسلم للحافظ ابن حجر اعتراضه وأنّ هذا ليس من المتفق عليه؛ لأنّ الحديث ليس فيهما بلفظ واحد.

رابعًا: الترجيح:

الراجح في هذه المسألة صحة ما قاله الحافظ ابن حجر: فهذا الحديث ورد بلفظ "وعنده قوم"؛ لأنّها وقعت كذلك في متون الأحاديث، ودواوين السنة المشهورة، وأصولها المعتمدة.

- لم أقف عليه بهذا اللفظ في متون الأحاديث المختلفة من صحاح، ومسانيد، وغير ذلك.
- لم ينفرد الحافظ عبد الغني المقدسي بلفظ "قومه"، بل ذكره جماعةٌ من الشُرَّاح.
- الظاهر أنّ هذا اللفظ "وعنده قومه" وقع من الحميدي في كتابه الجمع بين الصحيحين أولًا، فهو أقدم مرجع وقفت عليه ذكر هذا الحديث بلفظ "قومه" ثم تبعه بعض الناس على ذلك، وممن تابعه على هذا الحافظ عبد الغني المقدسي، ويدل على أن الحافظ عبد الغني أخذه من الحميدي أنه تبعه في إيراد الرواية الأخرى من صحيح مسلم، مما ليس على شرطه، فجعله من المتفق عليه، وقد اعترضه ابن حجر كما أسلفناه، ففي الجمع للحميدي: "وفي حديث معمر بن يحيى بن سام عن أبي جعفر قال: "قال لي جابر: أَتَانِي ابْن عمك يعرض بالْحسنِ بن مُحَمَّد بن الْحَنَفِيَّة، فَقَالَ: كَيفَ الْغسْل من الْجَنَابَة؟ فَقلت: كَانَ النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم يَأْخُذ ثَلَاثَة أكفٍّ، فيفيضها على رَأسه، ثمَّ يفِيض على سَائِر جسده. فَقَالَ الْحسن: إِنِّي رجلٌ كثير الشّعْر. فَقلت: كَانَ النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَكثر مِنْك شعرًا". وَفِي حَدِيث جَعْفَر بن مُحَمَّد عَن أَبِيه نَحْو حَدِيث معمر[٨].

وحَدِيث جَعْفَر بن مُحَمَّد عَن أَبِيه، هي رواية مسلم السابقة، والذي أدى إلى هذا الخطأ أنّ شرط أصحاب الجمع ليس مثل شرط المتفق عليه، وعلى هذا فعبد الغني المقدسي تابع الحميدي في لفظة "وعنده قومه" وتبعه في إيراد رواية مسلم، والأول لا يسلم لكل منهما،

(٨) الجمع بين الصحيحين، عبد الحق الإشبيلي (٢/ ٣١٤)ح ١٥٢٩.

والثاني يسلم للحميدي؛ لأنه على شرطه، ولا يسلم لعبد الغني؛ لأنه ليس من شرطه، وهو ما تعَقَّبَهُ فيه الحافظُ ابن حجر.

المطلب الثاني: حديث "لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه".

أولًا: قول الحافظ عبد الغني المقدسي:

عن أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنْ الإِثْمِ؟ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ). قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لا أَدْرِي قَالَ أَرْبَعِينَ يَوْماً أَوْ شَهْراً أَوْ سَنَةً[١].

ثانيًا: تعقّب الحافظ ابن حجر:

قوله "ماذا عليه" زاد الكشميهني "من الإثم"، وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره، والحديث في الموطأ بدونها، وقال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك في شيء منه، وكذا رواه باقي الستة، وأصحاب المسانيد، والمستخرجات بدونها[٢]، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقًا، لكن في مصنف ابن أبي شيبة "يعني من الإثم"[٣]، فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية، فظنها الكشميهني أصلًا؛ لأنه لم يكن من أهل العلم، ولا من الحفاظ بل كان راوية، وقد عزاها المحب الطبري في الأحكام للبخاري[٤]، وأطلق فعيب ذلك عليه وعلى صاحب العمدة في إيهامه أنها في الصحيحين، وأنكر ابن الصلاح في

(١) عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، عبد الغني المقدسي (ص: ٨٥) ح١١٢.

(٢) انظر: سنن أبي داود، أبو داود (١/ ١٨٦)ح ٧٠١، وسنن الترمذي ،الترمذي (٢/ ١٥٨)ح ٣٣٦، وسنن النسائي، النسائي (٢/ ٦٦)ح ٧٥٦، وسنن ابن ماجه، ابن ماجه (١/ ٣٠٤)ح٩٤٤ ، و ٩٤٥، ومسند الحميدي، الحميدي (٢/ ٦٢)ح ٨٣٦ ، ومسند أحمد، أحمد بن حنبل (٢٨/ ٢٨٦)ح ١٧٠٥١.

(٣) الذي في مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٢٥٣)ح ٢٩١٠ "لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُكُمْ مَا لَهُ فِي الْمَمَرِّ بَيْنَ يَدَيْ أَخِيهِ وَهُوَ يُصَلِّي مِنَ الْإِثْمِ لَوَقَفَ أَرْبَعِينَ".

(٤) غاية الإحكام في غاية الأحكام ، محب الدين الطبري، ح(٤٢٣٥) .

مشكل الوسيط على من أثبتها في الخبر فقال لفظ الإثم ليس في الحديث صريحًا[١] إلخ [٢].

ثالثًا: دراسة المسألة:

هذا الحديث أخرجه البخاري، ومسلم من غير لفظة "مَاذَا عَلَيْهِ مِنْ الإِثْمِ"[٣]، وبالبحث في كتب السنة تبين أنَّ هذه اللفظة ليست في كتب السنة المسندة.

قال أبو عمر: "ومعنى قوله: مَاذَا عَلَيْهِ، يُرِيدُ مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ، وكذلك هو مفسر في رواية الثوري، عن أبي النضر لهذا الحديث"[٤].

قال ابن رجب: "وقد وقع في بعض نسخ كتاب البخاري ومسلم -أيضا- بعد: (ماذا عليه): (من الإثم)، وهي غير محفوظة، وذكر ابن عبد البر أن هذه اللفظة في رواية الثوري، عن سالم عن أبي النضر"[٥].

قال الباجي: "وقوله -صلى الله عليه وسلم- لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه يعني من الوزر والإثم لكان أن يقف أربعين خيرا له ومعنى ذلك أنه لو علم ماذا عليه من الإثم"[٦].

رابعًا: الترجيح:

الراجح في هذه المسألة صحة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في تعقبه على الحافظ عبد الغني المقدسي حيث إن هذه اللفظة وهي "ماذا عليه من الإثم" ليست ثابتة ولا محفوظة في دواوين السنة، وليست في نسخ ومرويات الجامع الصحيح بحسب ما ذكره ابن حجر وهو يهتم في شرحه بمقارنة ألفاظ النسخ، والروايات المختلفة للجامع الصحيح.

قال ابن علان: "متفق عليه من حديث الجهيمي دون قوله "من الإثم" فإنها من رواية

---

(١) قال ابن الصلاح: وليس في الحديث لفظة الإثم تصريحًا، شرح مشكل الوسيط، ابن الصلاح (٢/ ١٨٧).

(٢) فتح الباري، ابن حجر (١/ ٥٨٥) ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني (٤/ ٢٩٣).

(٣) صحيح البخاري، البخاري (١/ ١٠٨) ح ٥١٠ ، وصحيح مسلم، مسلم (١/ ٣٦٣) ح (٢٦١ - (٥٠٧).

(٤) الاستذكار، ابن عبد البر (٦/ ١٦٩) ح ٨٤٤٧ . لم أقف على رواية الثوري المذكورة.

(٥) فتح الباري، ابن رجب (٢/ ٦٧٨).

(٦) المنتقى شرح الموطأ، أبو الوليد الباجي (١/ ٢٧٥).

أبي ذر عن أبي الهيثم خاصة"[١].

قال الصنعاني (وقد حكى كلام ابن حجر السابق في تعقبه على صاحب العمدة): "فالعجب من نسبة المصنف[٢] لها هنا إلى الشيخين، فقد وقع له من الوهم ما وقع لصاحب العمدة"[٣].

المطلب الثالث: حديث "إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ".

أولًا: قول الحافظ عبد الغني المقدسي:

عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "إِذَا سَمِعْتُمْ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ"[٤].

ثانيًا: تعقّب الحافظ ابن حجر:

قوله: "فقولوا مثل ما يقول المؤذن" ادّعى ابن وضاح[٥] أَنَّ قول المؤذن مدرج[٦]، وأن الحديث انتهى عند قوله مثل ما يقول، وتعقب بأن الإدراج لا يثبت بمجرد الدعوى، وقد اتفقت الروايات في الصحيحين، والموطأ على إثباتها، ولم يصب صاحب العمدة في حذفها[٧].

---

(١) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين ، ابن علان (٨/ ٥٦٩).

(٢) يعني ابن حجر.

(٣) سبل السلام شرح بلوغ المرام، الصنعاني (١/٢١٣) وانظر: بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ابن حجر العسقلاني، محقق غير موافق (١/ ٧٤) ح ٢٢٨.

(٤) عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، عبد الغني المقدسي (ص: ٦٤)ح ٧١.

(٥) محمد بن وضاح بن بزيع، مولى عبد الرحمن بن معاوية الداخل، أبو عبد الله الأموي المرواني القرطبي الحافظ. [الوفاة: ٢٨١ - ٢٩٠ هـ] تاريخ الإسلام ت بشار (٦/ ٨٢٨).

(٦) وهو أقسام: منها: ما أدرج في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاما من عند نفسه، فيرويه من بعده موصولا بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر (ص: ٩٥).

(٧) فتح الباري، ابن حجر (٢/ ٩١).

ثالثًا: دراسة المسألة:

ذكر ابن وضّاح أنَّ كلمة "المؤذن" مدرجة في الحديث، وأنّ الحديث قد انتهى عند قوله صلى الله عليه وسلم: "مثل ما يقول"، وقد تعقّب الحافظ ابن حجر ابْنَ وضّاحٍ في قوله بإدراجها، وعبد الغني المقدسيّ في حذفها.

قال ابن الفرضي: و"كان ابن وضاح كثيرًا ما يقول: ليس هذا من كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- في شيء، وهو ثابت من كلامه صلى الله عليه وسلم، وله خطأ كثيرٌ محفوظٌ عنه، وأشياء كان يغلط فيها ويصحفها، وكان لا علم له بالفقه ولا بالعربية"(١).

وهذا القول لا يسقط ابن وضّاح مطلقًا بل هو من أهل العلم المعروفين المشهود لهم بالزهد، والديانة، والعلم.

فقد حكى الفقيه إسحاق بن إبراهيم التجيبي أنَّ ابن وضاح لما انصرف عقل لسانه سبعة أيام عن الكلام، فدعا الله: "إن كنت تعلم في إطلاق لساني خيرًا فأطلقه"، فأطلقه الله تعالى، ونشر بالأندلس علمًا كثيرًا، وكانوا يرون ذلك من كراماته(٢).

وهذه اللفظة ثابتة في صحيحي البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ المُؤَذِّنُ"(٣).

رابعًا: الترجيح:

الراجح في هذه المسألة هو صحة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر أنّ لفظة "المؤذن" ليست مدرجة في الحديث، بل هي من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي ثابتة في الصحيحين وغيرهما من أمهات كتب السنة المعتبرة، وأنّ ابن وضّاح لم يصب في كونها مدرجة في الحديث، وكذلك الحافظ عبد الغني المقدسي في متابعته إياه على حذفها.

وقد سبق قول ابن الفرضي: "أنّ ابن وضّاح كان كثيرًا ما يحكم بالإدراج على ما ليس بمدرج".

---

(١) تاريخ الإسلام-ت بشار، الذهبي (٦/ ٨٢٨).

(٢) تاريخ الإسلام-ت بشار، الذهبي (٦/ ٨٢٩).

(٣) صحيح البخاري، البخاري (١/ ١٢٦)ح ٦١١ ، وصحيح مسلم، مسلم (١/ ٢٨٨)ح (١٠ - (٣٨٣).

المطلب الرابع: حديث "إِنِّي لَأُصَلِّي بِكُمْ، وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ".

أولًا: قول الحافظ عبد الغني المقدسي:

عن أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي البصري قال: "جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ فِي مَسْجِدِنَا هَذَا، فَقَالَ: إِنِّي لَأُصَلِّي بِكُمْ، وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، أُصَلِّي كَيْفَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يُصَلِّي، فَقُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ: كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي؟ فَقَالَ: مِثْلَ صَلَاةِ شَيْخِنَا هَذَا، وَكَانَ يَجْلِسُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ السُّجُودِ قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ". أَرادَ بشيخِهِمْ، أَبا يزيدَ، عَمرَو بنَ سَلَمَة الجَرْمِيَّ[(١)].

ثانيًا: تعقّب الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ ابن حجر: "تنبيه أخرج صاحب العمدة هذا الحديث، وليس هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث"[(٢)].

ثالثًا: دراسة المسألة:

هذا الحديث أخرجه البخاري عن أبي قلابة، قال: "جَاءَنَا مَالِكُ بْنُ الحُوَيْرِثِ -فِي مَسْجِدِنَا هَذَا- فَقَالَ: إِنِّي لَأُصَلِّي بِكُمْ وَمَا أُرِيدُ الصَّلاَةَ، أُصَلِّي كَيْفَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُصَلِّي، فَقُلْتُ لِأَبِي قِلاَبَةَ: كَيْفَ كَانَ يُصَلِّي؟ قَالَ: مِثْلَ شَيْخِنَا هَذَا، قَالَ: وَكَانَ شَيْخًا، يَجْلِسُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى"[(٣)].

وأما قول الحافظ ابن حجر: أخرج صاحب العمدة هذا الحديث، وليس هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث فهو غريب فقد أخرجه مسلم من حديث أبي قلابة أيضًا، إلا أن يكون مراده أنّ لفظ مسلم يختلف عن لفظ البخاري هنا، ففي صحيح مسلم عن أبي قلابة، أنه رأى مالك بن الحويرث، "إِذَا صَلَّى كَبَّرَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ"، وَحَدَّثَ "أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، عبد الغني المقدسي (ص: ٧٦)ح ٩٥.
(٢) فتح الباري، ابن حجر (٢/ ١٦٤).
(٣) صحيح البخاري، البخاري (١/ ١٣٦)ح ٦٧٧.

كَانَ يَفْعَلُ هَكَذَا"(١). وفي مسلم أيضا عن نصر بن عاصم، عن مالك بن الحويرث: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَالَ: "سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ"(٢).

رابعًا: الترجيح:

الراجح أنّ هذا الحديث طرقه في صحيحي البخاري ومسلم، وإن لم يكن لفظه مما اتفق عليه البخاري ومسلم فبينهما اختلاف، ولكن ليس هذا وجه التعقب عند الحافظ، وإنما تعقّب على عبد الغني المقدسي إيراده الحديث من مسلم، وليس هو أصلًا في صحيح مسلم، وقد رأيت أنّ الحديث مخرّج فيهما من حديث مالك بن الحويرث.

المطلب الخامس: حديث ابن عمر "إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى المَسْجِدِ".

أولًا: قول الحافظ عبد الغني المقدسي:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "إِذَا اسْتَأْذَنَتْ أَحَدَكُمْ امْرَأَتُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلا يَمْنَعُهَا. قَالَ: فَقَالَ بِلالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَاللَّهُ لَنَمْنَعَهُنَّ. قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ، فَسَبَّهُ سَبًا سَيِّئًا، مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ، وَقَالَ: أُخْبِرُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وَتَقُولُ: وَاللَّهُ لَنَمْنَعَهُنَّ؟" وَفِي لَفْظٍ "لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ"(٣).

ثانيًا: تعقّب الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ ابن حجر: فقال له ابن له يقال له واقد: "إذا يتخذنه دغلًا"، قال: فضرب في صدره، وقال: "أحدثك عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وتقول" لا ولم أر لهذه القصة ذكرًا في شيء من الطرق التي أخرجها البخاري لهذا الحديث، وقد أوهم صنيع

(١) صحيح مسلم، مسلم (١/ ٢٩٣)ح ٢٤ - (٣٩١).
(٢) صحيح مسلم، مسلم (١/ ٢٩٣)ح(٢٥ - (٣٩١).
(٣) عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، عبد الغني المقدسي (ص: ٦٠)ح٦٥.

صاحب العمدة خلاف ذلك، ولم يتعرض لبيان ذلك أحدٌ من شراحه[١].

ثالثًا: دراسة المسألة:

أخرج البخاري هذا الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى المَسْجِدِ، فَأْذَنُوا لَهُنَّ"[٢].

نعم لم يقع في صحيح البخاري ذِكْرُ هذه القصة[٣]، وَلَكِنَّهُ وقع مثل ما أورده الحافظُ عبد الغنيّ في صحيح مسلم فقط دون البخاري[٤].

وقد أورده ابن دقيق العيد، وابن العطار[٥]، والفاكهاني[٦] في شروحهم على العمدة، ولم يتعرض أحدٌ منهم لهذا كما قال الحافظ ابن حجر[٧].

رابعًا: الترجيح:

الراجح صحة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر أنّ هذا الحديث بهذا اللفظ في صحيح مسلم دون صحيح البخاري، وأنّه وارد على شرط عبد الغني المقدسي في أنّه يخرج المتفق عليه، وأنَّه لم يتعرض أحدٌ من شرّاح عمدة الأحكام لبيان هذا، والله تعالى أعلم.

المطلب السادس: حديث "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ".

أولًا: قول الحافظ عبد الغني المقدسي:

عن جابر -رضي الله عنه- قال: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ، يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ".

---

(١) فتح الباري، ابن حجر (٢/ ٣٤٨).

(٢) صحيح البخاري، البخاري (١/ ١٧٢) ح ٨٦٥ ، وصحيح مسلم، مسلم (١/ ٣٢٦) ح (١٣٤ - (٤٤٢).

(٣) صحيح البخاري، البخاري (١/ ١٧٣) ح ٨٧٥، و (٢/ ٦) ح ٨٩٩، و (٢/ ٦) ح ٩٠٠، و(٧/ ٣٨) ح٢٣٨.

(٤) صحيح مسلم، مسلم (١/ ٣٢٧)ح(١٣٥ - (٤٤٢).

(٥) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، ابن العطار (١/ ٣٥٤).

(٦) رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، تاج الدين الفاكهاني (١/ ٦٣٧).

(٧) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد (١/ ١٩٧).

١٤٢ - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. فَقَالَ: صَلَّيْتَ يَا فُلانُ؟ قَالَ: لا. قَالَ: قُمْ فَارْكَعْ رَكْعَتَيْنِ. وَفِي رِوَايَةٍ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ)[١].

ثانيًا: تعقّب الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ ابن حجر: "وللنسائي، والدارقطني من هذا الوجه كان يخطب خطبتين قائمًا يفصل بينهما بجلوس، وغفل صاحب العمدة فعزا هذا اللفظ للصحيحين"[٢].

ثالثًا: دراسة المسألة:

أخرج البخاري هذا الحديث عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَقْعُدُ بَيْنَهُمَا"[٣].

قال الحافظ وللنسائي، والدارقطني من هذا الوجه كان يخطب خطبتين قائمًا يفصل بينهما بجلوس، وغفل صاحب العمدة فعزا هذا اللفظ للصحيحين.

نعم ورد كذلك بهذا اللفظ عند النسائي، والدارقطني[٤]، وليس هذا اللفظ في الصحيحين أو أحدهما والله تعالى أعلم.

رابعًا: الترجيح:

الراجح صحة ما ذهب إليه ابن حجر في تعقبه على الحافظ عبد الغني المقدسي، حيث إن اللفظ الذي أورده في العمدة ليس في الصحيحين، وإنما ورد عند النسائي والدارقطني.

المطلب السابع: حديث "عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ".

أولًا: قول الحافظ عبد الغني المقدسي:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فِي

(١) عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، عبد الغني المقدسي (ص: ١٠٢)ح ١٤١.
(٢) فتح الباري، ابن حجر (٢/ ٤٠٦).
(٣) صحيح البخاري، البخاري (٢/ ١١)ح ٩٢٨، وبنحوه في صحيح مسلم (٢/ ٥٨٩) ح (٣٣ - (٨٦١).
(٤) سنن النسائي، النسائي (٣/ ١٠٩)ح ١٤١٦، وسنن الدارقطني، الدارقطني (٢/ ٣٣٦) ح ١٦٣٠.

سَفَرٍ. فَرَأَى زِحَامًا وَرَجُلًا قَدْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: صَائِمٌ. قَالَ: لَيْسَ مِنْ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ".

وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: "عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ"(١).

ثانيًا: تعقّب الحافظ ابن حجر:

"تنبيه: أوهم كلام صاحب العمدة أنّ قوله صلى الله عليه وسلم: "عليكم برخصة الله التي رخص لكم" مما أخرجه مسلم بشرطه، وليس كذلك، وإنما هي بقية في الحديث لم يوصل إسنادها كما تقدم بيانه، نعم وقعت عند النسائي موصولة في حديث يحيى بن أبي كثير بسنده، وعند الطبراني من حديث كعب بن عاصم الأشعري كما تقدم"(٢).

ثالثًا: دراسة المسألة:

هذا الحديث أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَرَأَى رَجُلًا قَدِ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَقَدْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: "مَا لَهُ؟" قَالُوا: رَجُلٌ صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ"(٣) إلخ.

وحدثنا أحمد بن عثمان النوفلي، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة، بهذا الإسناد، نحوه، وزاد: قال شعبة: وَكَانَ يَبْلُغُنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّهُ كَانَ يَزِيدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَفِي هَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّهُ قَالَ: "عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللهِ الَّذِي رَخَّصَ لَكُمْ" قَالَ: فَلَمَّا سَأَلْتُهُ، لَمْ يَحْفَظْهُ(٤).

فقوله: "عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللهِ الَّذِي رَخَّصَ لَكُمْ" ليس من شرط مسلم، ولفظ الحافظ عبد الغني يوهم أنّ هذا اللفظ مما أسنده مسلم على شرطه، وليس كذلك إذ يقول: وفي لفظ لمسلم: "عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ" وهو في سنن النسائي(٥) بهذا اللفظ ففيه

(١) عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، عبد الغني المقدسي (ص: ١٣٦) ح١٩٤.
(٢) فتح الباري، ابن حجر (٤/ ١٨٦).
(٣) صحيح مسلم، مسلم (٢/ ٧٨٦) ح (٩٢ - (١١١٥).
(٤) صحيح مسلم، مسلم (٢/ ٧٨٦) ح (١١١٥).
(٥) سنن النسائي، النسائي (٤/ ١٧٦)ح ٢٢٥٨.

"وَعَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّتِي رَخَّصَ لَكُمْ فَاقْبَلُوهَا" كما قال الحافظ ابن حجر.

ولم أقف على من نبه على ذلك من شرّاح العمدة(١).

وعزاه برهان الدين ابن حَمْزَة الحُسَيْني لمسلم فقال: "أخرجه مُسلم عَن جَابر رَضِي الله عَنهُ"(٢).

رابعًا: الترجيح:

الراجح صحة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر حيث إن قول "عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللهِ الَّذِي رَخَّصَ لَكُمْ" ليس من شرط مسلم، وقد نبّه مسلم على ذلك بقوله حكاية عن شعبة (فَلَمَّا سَأَلْتُهُ، لَمْ يَحْفَظْهُ) وإنما هي موصولة عند النسائي.

المطلب الثامن: حديث "قَالَ نَعَمْ وَرَبِّ هَذَا الْبَيْتِ".

أولًا: قول الحافظ عبد الغني المقدسي:

عن محمد بن عباد بن جعفر قال: "سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَهَى النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ" وَزَادَ مُسْلِمٌ "وَرَبِّ الْكَعْبَةِ"(٣).

ثانيًا: تعقّب الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ ابن حجر: "قال: نعم ورب هذا البيت، وفي رواية النسائي ورب الكعبة، وعزاها صاحب العمدة لمسلم فوهم"(٤).

ثالثًا: دراسة المسألة:

أخرج مسلم عن محمد بن عباد بن جعفر، سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ "أَنَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ فَقَالَ:

(١) انظر مثلاً: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد (٢/ ٢١).
(٢) البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، ابن حمزة الحسيني (٢/ ١٠٧).
(٣) عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، عبد الغني المقدسي (ص: ١٤١) ح ٢٠٦.
(٤) فتح الباري، ابن حجر (٤/ ٢٣٣).

تَعَمْ، وَرَبِّ هَذَا الْبَيْتِ"[١].

هذا لفظ مسلم "وَرَبِّ هَذَا الْبَيْتِ"، وأما قول الحافظ عبد الغني: وَزَادَ مُسْلِمٌ "وَرَبِّ الْكَعْبَةِ" فليس في صحيح مسلم أصلًا، ونسبه ابن حجر إلى الوهم فيه، وقد أخرجه النسائي بهذا اللفظ كما قرره الحافظ ابن حجر فعن محمد بن عباد بن جعفر، قال: "قُلْتُ لِجَابِرٍ: "أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى أَنْ يُفْرَدَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ بِصَوْمٍ؟ قَالَ: إِي وَرَبِّ الْكَعْبَةِ""[٢].

رابعًا: الترجيح:

الراجح صحة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر حيث إنّ لفظ "ورب الكعبة" ليس مما أخرجه مسلم، وإنما أخرجه النسائي في سننه.

المطلب التاسع: "مَنِ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعَ".

أولًا: قول الحافظ عبد الغني المقدسي:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: "مَنْ بَاعَ نَخْلا قَدْ أُبِّرَتْ فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ، إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ". وَلِمُسْلِمٍ "وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلاَّ أَنْ يُشْتَرَطَ الْمُبْتَاعُ". أُبِّرَتْ: لُقِّحَتْ. الْمُبْتَاعُ: المشتَرِي[٣].

ثانيًا: تعقّب الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ ابن حجر: "هكذا ثبتت قصة العبد في هذا الحديث في جميع نسخ البخاري[٤]، وصنيع صاحب العمدة يقتضي أنها من أفراد مسلم؛ فإنه أورده في باب العرايا فقال: عن عبد الله بن عمر، فذكر من باع نخلًا ثم قال: "ولمسلم من ابتاع عبدًا فماله

(١) أخرجه مسلم (٢/ ٨٠١) ح ١٤٦ - (١١٤٣) وهو في صحيح البخاري (٣/ ٤٢) ح ١٩٨٤ من حديث مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ عن جابر.

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٣/ ٢٠٥) ح ٢٧٦٠.

(٣) عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، عبد الغني المقدسي (ص: ١٨١) ح ٢٧٣ .

(٤) صحيح البخاري، البخاري (٣/ ١١٥) ح ٢٣٧٩ من حديث سالم بن عبد الله، عن أبيه.

للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع"، وكأنه لما نظر كتاب البيوع من البخاري فلم يجده فيه توهم أنها من أفراد مسلم، واعتذر الشارح ابن العطار عن صاحب العمدة فقال هذه الزيادة أخرجها الشيخان من رواية سالم عن أبيه عن عمر قال: "فالمصنف لما نسب الحديث لابن عمر احتاج أن ينسب الزيادة لمسلم وحده انتهى ملخصًا"(٥)، وبالغ شيخنا ابن الملقن في الرد عليه(٦)؛ لأن الشيخين لم يذكرا في طريق سالم عمر بل هو عندهما جميعا عن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بغير واسطة"(٧).

ثالثًا: دراسة المسألة:

اقتضى كلام عبد الغني المقدسي أن قصة العبد في مسلم وحده، فقال: ولمسلم "وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ"، واعتذر عنه ابن العطار وبالغ ابن الملقن في الرد عليه؛ لأن الشيخين لم يذكرا في طريق سالم عمر، بل هو عندهما جميعا عن ابن عمر كما سبق في كلام الحافظ ابن حجر، ولكن البخاري ذكره في آخر حديث سالم عن أبيه، فقال: وعن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عَنْ عُمَرَ فِي العَبْدِ(٨)، ولم يسنده، ولعلّ هذا ما جعل الحافظ علاء الدين ابن العطار يعتذر بما اعتذر به عن الحافظ عبد الغني المقدسي.

رابعًا: الترجيح:

الراجح صحة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر، فقصة العبد مذكورة في الصحيحين، وليس في مسلم فقط كما عزاه الحافظ عبد الغني المقدسي، واعتذار ابن العطار ليس في محله، وقد تعقّبه الحافظ ابن الملقن، وأقره ابن حجر وهو كما قالا.

(٥) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، ابن العطار (٢/ ١١٢٩).
(٦) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ابن الملقن (٧/ ١٥١).
(٧) فتح الباري ، ابن حجر (٥/ ٥١).
(٨) صحيح البخاري، البخاري (٣/ ١١٥)ح ٢٣٧٩.

المطلب العاشر: حديث "كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

أولًا: قول الحافظ عبد الغني المقدسي:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: "كُنَّا نعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، لَوْ كَانَ شَيْئاً يُنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ"(١).

ثانيًا: تعقّب الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ ابن حجر: "وقد أخرج مسلم هذه الزيادة عن إسحاق بن راهويه عن سفيان فساقه بلفظ "كنا نعزل والقرآن ينزل"، قال سفيان: "لو كان شيئا ينهى عنه لنهانا عنه القرآن" فهذا ظاهر في أنَّ سفيان قاله استنباطًا وأوهم كلام صاحب العمدة، ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدرجها، وليس الأمر كذلك، فإني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواته عن سفيان لا يذكرون هذه الزيادة"(٢).

ثالثًا: دراسة المسألة:

أخرج البخاري ومسلم عن عطاء، سمع جابرا رضي الله عنه، قال: "كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ"(٣). وفي مسلم: زَادَ إِسْحَاقُ، قَالَ سُفْيَانُ: "لَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ".

فهذه الزيادة هي محل تعقب ابن حجر، حيث يوهم كلام صاحب العمدة أنّها من صحيح مسلم، وليس كذلك، بل هي مدرجة من كلام سفيان كما صرّح بذلك إسحاق، وعلّل ابن حجر بأن أكثر الرواة عن سفيان لا يذكرون فيه هذه اللفظة، وبالبحث في طرق هذا الحديث لم أقف على من ذكر هذه الزيادة المرويّة عن سفيان، وقد وقع الحافظ ابن حجر في ما تعقّبه على الحافظ عبد الغني المقدسي في كتاب بلوغ المرام(٤)، حيث عزا لفظ

(١) عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، عبد الغني المقدسي (ص: ٢٢٦) ح ٣٣٥.
(٢) فتح الباري، ابن حجر (٩/ ٣٠٥).
(٣) صحيح البخاري، البخاري (٧/ ٣٣)ح ٥٢٠٨، وصحيح مسلم، مسلم (٢/ ١٠٦٥) ح (١٣٦ - (١٤٤٠).
(٤) بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ابن حجر العسقلاني (١/ ٤٠١) ح ١٠٢٥.

سفيان المدرج للصحيحين، قال المغربي: فالمصنف[١] هنا تبع ما فعله صاحب "العمدة" ومَن تبعه مِن جعل الزيادة من جملة الحديث، وليس الأمر كذلك[٢].

رابعًا: الترجيح:

الراجح صحة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر حيث إنّ هذه الزيادة الواردة في صحيح مسلم مدرجة من كلام سفيان بن عيينة، ولم يذكرها أصحابه، وقد صرح إسحاق أن هذا مما زاده سفيان.

الخاتمة

الحمد لله أولًا وآخرًا، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبعد جولة من البحث حول هذا الموضوع ظهرت النتائج الآتية:

النتائج والتوصيات:

- اعتنى العلماء بكتاب عمدة الأحكام قديمًا وحديثًا.
- بلغت تعقبات الحافظ ابن حجر على الحافظ عبد الغني في كتاب (عمدة الأحكام) (١٠) مواضع.
- الراجح في هذه التعقبات هو قول الحافظ ابن حجر وذلك في (٩) مواضع.
- كان الصواب مع الحافظ عبد الغني في موضع واحد وهو المطلب الرابع، حيث تعقّب على الحافظ عبد الغني المقدسي إيراده الحديث من مسلم، وبعد النظر تبيّن أنّ الحديث مخرّج فيهما من حديث مالك بن الحويرث، وأنّ الحق في ما ذهب إليه عبد الغني.
- متابعة الحافظ عبد الغني المقدسي لبعض من سبقه أدت إلى تعقب الحافظ ابن حجر عليه، مثل تعقبه عليه في حذفه لفظة "المؤذن" في المطلب الثالث.
- تعقب الحافظ ابن حجر علي الحافظ عبد الغني في إيهامه بأنّ اللفظ الوارد عنده في الصحيحين وليس كذلك، وإنما يكون في أحدهما أو ليس عندهما.

---

(١) يعني الحافظ ابن حجر.

(٢) البدر التمام شرح بلوغ المرام، الحسين بن محمد المغربي (٧/ ٢٥٠).

- تعقب الحافظ ابن حجر علي الحافظ عبد الغني في إيراده بعض الألفاظ على أنها من الحديث، وهي مدرجة.

وأهم التوصيات:

هي أن يعتني الباحثون بدراسة تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء، فهي تعطي ثقلًا علميًّا في بناء شخصية الباحث حيث إنها من حافظ متبحر، مثل تعقباته على ابن المرابط.

المصادر والمراجع

١. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب، تحقيق: محمد حامد الفقي - أحمد محمد شاكر؛ أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبد القادر، من آل أبي علياء، يرفع نسبه إلى الحسين بن علي، (د.ط)، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٢هـ-١٩٥٣م، عدد الأجزاء:٢.

٢. استدراكات الحافظ ابن حجر الحديثية في فتح الباري، هدى بنت محمد آل عبد الجبار، جامعة الملك سعود ١٤٢٥هـ.

٣. الحافظ عبد الغني المقدسي محدثا، خالد بن مرغوب، رسالة ماجستير ١٤١٤هـ، دار النصيحة.

٤. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار في ما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي ٣٦٨هـ - ٤٦٣هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، دمشق-دار قتيبة، حلب -دار الوعي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: ٢٧ مجلد + ٣ فهارس.

٥. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيقح، ط١، المملكة العربية السعودية-دار العاصمة للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ١١ (١٠ وجزء للفهارس).

٦. الإفصاح عن معاني الصحاح، ابن هبيرة، محمد بن هبيرة الذهلي الشيبانيّ، (المتوفى: ٥٦٠هـ)، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، (د.ط)، (د.م): دار الوطن، ١٤١٧هـ.

٧. البدرُ التمام شرح بلوغ المرام، المغربي، الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المتوفى: ١١١٩هـ)، تحقيق: علي بن عبد الله الزبن،ط١، دار هجر، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، عدد الأجزاء: ١٠.

٨. البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، ابن حمزة الحسيني، إبراهيم بن محمد بن محمد كمال الدين، (المتوفى: ١١٢٠هـ)، تحقيق: سيف الدين الكاتب، بيروت-دار الكتاب العربي ، عدد الأجزاء:٢× ، (د.ت).

٩. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط١، سوريا-دمشق-دار النوادر، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، عدد الأجزاء:٣٦.

١٠. الجامع الكبير (سنن الترمذي)، الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١،بيروت -دار الغرب الإسلامي، سنة النشر: ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٦.

١١. الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، الحميدي، محمد بن فتوح بن عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: ٤٨٨هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، ط٢، لبنان- بيروت-دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م، عدد الأجزاء: ٢×٤.

١٢. الجمع بين الصحيحين، الإشبيلي، أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن (المتوفى: ٥٨٢ هـ)، اعتنى به: حمد بن محمد الغماس، تقديم: الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، ط١، المملكة العربية السعودية -الرياض: دار المحقق للنشر والتوزيع،١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٤.

١٣. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، السخاوي، شمس الدين أبو الخير (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، ط١: الناشر: لبنان-بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ٣.

١٤. السنن الكبرى، النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، بيروت -مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، عدد الأجزاء: (١٠ و ٢ فهارس).

١٥. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، شمس الدين أبو الخير (المتوفى: ٩٠٢هـ)، بيروت –منشورات دار مكتبة الحياة ، (د.ت)، عدد الأجزاء: ٦.

١٦. العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، ابن العطار، علي بن إبراهيم بن داود (المتوفى: ٧٢٤ هـ)، وقف على طبعه والعناية به: نظام محمد صالح يعقوبي، ط١، بيروت–لبنان: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، عدد الأجزاء:٣.

١٧. المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، الناشر: حلب –مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، عدد الأجزاء: ٩ (٨ ومجلد للفهارس).

١٨. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج (المتوفى: ٢٦١هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت –دار إحياء التراث العربي، عدد الأجزاء: ٥.

١٩. المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد (المتوفى: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، الرياض –مكتبة الرشد ، ١٤٠٩، عدد الأجزاء: ٧.

٢٠. المنتقى شرح الموطأ، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، ط١، الناشر: بجوار محافظة مصر –مطبعة السعادة، ١٣٣٢ هـ، (ثم صورتها دار الكتاب الإسلامي، القاهرة – الطبعة: الثانية، بدون تاريخ)، عدد الأجزاء: ٧.

٢١. بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد (المتوفى: ٨٥٢ هـ)، تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل، ط١، المملكة العربية السعودية –الرياض: دار القبس، ٢٠١٤م، عدد الأجزاء: ١.

٢٢. تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، محمّد مرتضى الحسيني (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٢٣. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: ١٥.

٢٤. تعقبات الحافظ ابن حجر في فتح الباري على ابن عبد البر، الحتاوي، د/ فاطمة علي حسن، كلية الدراسات العلياء- الجامعة الأردنية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٢٥. رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، تاج الدين الفاكهاني، أبو حفص عمر بن علي (المتوفى: ٧٣٤هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، ط١، سوريا -دار النوادر، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠ م، عدد الأجزاء: ٥.

٢٦. سبل السلام شرح بلوغ المرام، الصنعاني، محمد بن إسماعيل (المتوفى: ١١٨٢هـ)، ط٤، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.

٢٧. سنن ابن ماجه، ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، عدد الأجزاء: ٢.

٢٨. سنن أبي داود، أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، بيروت- دار الكتاب العربي، عدد الأجزاء:٤.

٢٩. سنن الدارقطني، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر ،تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، (د.ط)، بيروت- دار المعرفة، ١٣٨٦هـ — ١٩٦٦م.

٣٠. شَرحُ مشكِلِ الوَسِيطِ، ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم خليفة أحمد بلال، ط١، المملكة العربية السعودية- دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، عدد الأجزاء: ٤.

٣١. صحيح البخاري، البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، صحيح البخاري =الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، بيروت:دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ١٤٢٢هـ.

٣٢. عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، عبد الغني المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد، أبو محمد، تقي الدين (المتوفى: ٦٠٠هـ)، دراسة وتحقيق: محمود الأرناؤوط، مراجعة وتقديم: عبد القادر الأرناؤوط، ط٢، دمشق — بيروت: دار الثقافة العربية، مؤسسة قرطبة، مدينة الأندلس، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، عدد الأجزاء: ١.

٣٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العينى، بدر الدين أبو محمد محمود (المتوفى: ٨٥٥هـ) بيروت- دار إحياء التراث العربي، عدد الأجزاء: ٢٥ × ١٢.

٣٤. غاية الإحكام في أحاديث الأحكام، محب الدين الطبري؛ أحمد بن عبد الله بن محمد تحقيق: حمزة أحمد الزين، حالة الفهرسة: مفهرس على العناوين الرئيسية، ط١، بيروت -دار الكتب العلمية ، ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٤م، عدد المجلدات: ٧.

٣٥. فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (المتوفى : ٨٥٢هـ) تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط)، بيروت: دار الفكر (مصور عن الطبعة السلفية)، ٢٠١١م.

٣٦. فتح الباري، ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، ط٢، السعودية - الدمام: دار ابن الجوزي- ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء/٦.

٣٧. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)،تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٣٨. مسند الحميدي، الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد، ط١، دمشق – سوريا: دار السقا، ١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٢.

٣٩. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، عدد الأجزاء: ٦.

٤٠. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، (د.ط)،سوريا-دار الفكر، بيروت- دار الفكر المعاصر، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ١.

٤١. كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، السفاريني، شمس الدين (المتوفى: ١١٨٨ هـ)، اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، الكويت -وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، سوريا -دار النوادر ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، عدد الأجزاء: ٧.